عبد المنعم علي عيسى

بيدرسون: بمشيئة الملاح تجري الريح

برزت في الآونة الأخيرة العديد من المؤشرات التي توحي باحتمال أن تستعيد الأزمة السورية للعديد من عوامل التأزم التي قد تدفع بدورها للمزيد نحو استعادة المناخات التي سادت سني الأزمة الثلاث الأولى، بعد أن كان الظن أن مرحلة الحرب قد طويت، ومنها، ما ذكرته صحيفة «الاندبندنت» البريطانية التي قالت في تقرير نشرته الأسبوع الماضي إن القوات الروسية في سورية تعمل على تخفيض عديدها وصولاً، ربما، إلى انسحابها الجزئي، على وقع احتياج تلك القوات في الصراع الدائر راهناً في أوكرانيا، ثم يضيف التقرير: إن إيران تقوم بملء الفراغ الناجم عن ذلك الانسحاب، وهذا، إذا ما صدقت تلك المعلومات، سوف يفقد عوامل التوازن القائمة ما بعد أيلول ٢٠١٥ حلقة استطاعت أن تشكل عامل ردع كبير، وسداً في مواجهة تربص إسرائيل، الذي وإن ظل يمارس العدوان تلو الآخر، لكنه بقي، عبر وجود تلك الحلقة، عند ضوابط لا يخرج عنها، ومنها، أي من تلك المؤشرات، ما قاله وزير الخارجية الأميركي الأسبق هنري كيسنجر قبل أيام بعيد دخول الصراع الأوكراني مرحلة «العالمية» بشكل واضح، فكيسنجر، الذي غادر منصبه الرسمي قبل نحو نصف قرن، لا تزال أفكاره تغوص في عمق صناعة القرار السياسي لبلاده، قال إن «الولايات المتحدة ستكون مجبرة في المرحلة القادمة على تغيير الأنظمة الديكتاتورية والعسكرية في الدول الاستبدادية التي تتحالف مع روسيا»، وأضاف إن «أميركا لن تنسى وقوفهم هذا مع روسيا في هذه الظرفية الحرجة من التاريخ»، ومن المؤكد هو أن توصيفات كيسنجر لتلك الدول التي جاءت بشكل صارخ، تشكل محاولة لنزع الشرعية عنها، لكي يصار إلى استهدافها فيما الأسباب البعيدة لتلك المحاولة تكمن عند التراصفات التي راحت تتخذها تلك الدول حول «حرب عالمية مصغرة»، والمؤكد أيضاً أن سورية تقع في صلب، إن لم يكن في قلب، تلك الدول، وهذا يشير إلى مناخات تسعى إلى بلورة إستراتيجية أميركية تقوم أساساً على تدفيع الدول التي جاهرت بدعمها، أو حتى مجرد تفهمها لموسكو، «فاتورة» باتت تراها مستحقة الدفع، والطبيعي أن تلك «الفواتير» المستحقة على الدول الصغرى ستكون من النوع عاجل الدفع في حين تبقى نظيرتها على الدول الكبرى مؤجلة الدفع لاعتبارات معقدة تدفع نحو ترقب ظروف أخرى تكون أكثر مساعدة عند «الجابي»، وما يزيد من خطورة هذا المؤشر هو أن الأميركيين ماضون في محاولة تضييق الخيارات أمام الروس التي شهدت في الأيام القليلة الماضية «هندسة» جديدة، كانت تقف وراءها، دون شك، أصابع «المعمار» الأميركي الذي أجاد تسويق «تصميمه» لإغراء كل من فنلندا والسويد بتبنيه كمشروع لـ«البناء» الجديد، دون أن يعني ذلك إلغاء لدوافع ومخاوف، ذاتية كانت قد تولدت مؤخراً لدى الاثنين بفعل احتمال توسع الصراع الدائر في أوكرانيا ليطول الجغرافيا المحيطة بجغرافية هذا الأخير، وعلى الرغم من أن الفعل، أي انضمام السويد وفنلندا إلى حلف «الناتو»، قد لا يضيف الكثير للوجه المواقف التي اتخذها البلدان منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، وهي في مجملها توحي بنزوع نحو خنادق الحلف على الرغم من سياسة الحياد المعلنة لدى كليهما، إلا أن الانضمام الرسمي له ملحقات يمكن لها أن تفضي إلى مسارات أخرى، وهي تتعدى المشاركة في مناورات الحلف الذي كثيراً ما حدث في غضون العقود الثلاثة الماضية، كأن تعمد، فنلندا مثلا وهي الأهم، إلى استقبال قاعدة عسكرية تحوي أسلحة نوعية على أراضيها، وهذا يستدعي بالضرورة رداً روسياً حاسماً، وما يهمنا هنا هو أن هذا التصعيد الأميركي تجاه روسيا ستكون له تداعياته المباشرة على أزمتنا.

ثالث المؤشرات هو النتائج التي آلت إليها الانتخابات النيابية اللبنانية التي جرت ١٥ أيار الجاري، فعلى الرغم من أن تلك النتائج لم تكرس في نهايتها ثنائية حداها «منتصر ومهزوم» لكن ثمة تغيراً في الخريطة السياسية للبلاد يمكن لحظه، والفعل ما كان له أن يحدث لولا وجود العديد من «المؤثرات» الخارجية التي تراوحت بين المال والإعلام وصولاً إلى «وشوشات» السفارات التي جهدت في غضون الأيام التي سبقت اليوم الانتخابي للظهور بمظهر «أم الصبي»، ومهما يكن من أمر فإن الحدث اللبناني يمثل مؤشراً إلى وجود نيات، لأطراف عدة، للتأثير في مسار الأزمة السورية بعد أن استطاعت الجهود السورية، مدعومة بحلفاء إقليميين ودوليين، تحييد التأثير اللبناني في تلك الأزمة مروراً بمحطات فاصلة عديدة.

خروجاً على كل المؤشرات الثلاثة السابقة، التي على شاكلتها المزيد مما يمكن تصنيفه بدرجة أقل، يمضي المبعوث الأممي غير بيدرسون في أدائه للمهمة المنوطة به كمن يريد القول: إن الربح تجري بمشيئة الملاح، وإن التراجع يغلبه السفين، لنراه يحط الرحال في دمشق، التي زارها يومي السبت والأحد الماضيين، في محاولة لخلق أجواء إيجابية تمهد الطريق لحدوث اختراق، أياً يكن نوعه وحجمه، من خلال الجولة الثامنة من اجتماعات «اللجنة الدستورية» المقرر عقدها أواخر أيار الجاري في جنيف، وفي السياق كان يذهب نحو «مديح» مرسوم العفو الذي أصدره الرئيس بشار الأسد عن «الجرائم الإرهابية» في ٣٠ نيسان المنصرم، دون أن يغفل «مغازلة» المعارضة عبر الحديث عن أن أهمية المرسوم تكمن في أن «لا يكون انتقائياً»، ومثل هكذا «مغازلة خطرة»، التي بدا أنه مضطر لها، تجعله بعيداً عن ممارسة «النجاء» في إمساك العصا من منتصفها، التي وقع في مطباتها مرات عديدة، انطلاقاً من أنها، أي المغازلة السابقة الذكر، تضعه في موقع من يحاول ممارسة فعل «الرقيب» على حكومة قائمة وهي تمتلك كامل المشروعية لأن تعفو، وتستثني من لا يستحق العفو، في حين أن من «يغازلهم» لم تكن لديهم «مراسيم عفو»، ولا استثناء، تجاه من تراصفوا في خنادق الدولة والاستقرار والمحافظة على البنيان.

واصلت تأهيل عائلات عادت من «مخيم الهول»

بغداد: المتأثرون بالفكر الداعشي عددهم قليل

إعادة ٤٥٢ من عائلات مسلحي التنظيم إلى «مخيم الجدعة» من «مخيم الهول» الذي يضم عائلات أجنبية وعراقية لمسلحي داعش (عن الانترنت)

وسط دعوات متزايدة لتفكيك «مخيم الهول» في ريف الحسكة الجنوبي الشرقي الذي تديره ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية – قسد» الانفصالية، والتحذير من خطورته، تحدث تقرير عن إقرار عدد من العراقيين ممن كانوا يقطنون فيه وتم تقليم إلى «مخيم الجدعة» شمال العراق حيث تجري إعادة تأهيلهم، باشتمائهم وذويهم إلى تنظيم داعش الإرهابي، في حين نفى آخرون أي علاقة بالتنظيم، بينما أكد مسؤول عراقي أن بعض العائلات تأثرت بالفكر الداعشي لكن عددها قليل جداً.

ووفق التقرير الذي أعدته وكالة الصحافة الفرنسية، فقد تمت إعادة ٤٥٢ من عائلات مسلحي التنظيم إلى «مخيم الجدعة» من «مخيم الهول» الذي يضم عائلات أجنبية وعراقية لمسلحي داعش، في حين أعلنت وزارة الهجرة العراقية أن نحو ٣٠ ألف عراقي لا يزالون في «مخيم الهول»، بينهم ٢٠ ألف طفل بالتزامن مع تأكيد مصدر أمني رفيع المستوى في محافظة الأنبار غرب العراق أول من أمس تسجيل حالات تهريب لقيادات داعشية من «مخيم الهول» ويعلم الأميركيين حال عملية نقل عائلات مسلحي التنظيم إلى «مخيم الجدعة».

ومع إعلان الحكومة العراقية استعدادها لمواصلة إعادة مواطنيها من «مخيم الهول» بعد التدقيق والتأكد من جنسيتهم العراقية، جاء إحداث مركز التحريات ومكافحة الإرهاب المجتمعي، جنوب مدينة الموصل شمال العراق الذي يعد «محطة ضرورية لاستبعاد أي فكر متطرف وتقديم دعم نفسي» لقاطني المخيم قبل إعادتهم إلى مناطقهم.

وعرض التقرير قصة إحدى النساء اللواتي كن مقيمات في «مخيم الهول» لمدة ثلاث سنوات وتدعى عواطف والتي تقر بأن أهل زوجها كانوا من المنتمين إلى تنظيم داعش، أما زوجها فقتله التنظيم. ويورد التقرير اعترافات نساء أخريات بأن أزواجهن أو أقرباء لهن كانوا في التنظيم في حين تنفي أخريات أي علاقة بداعش.

ومع دعوات جهات عدة لتفكيك «مخيم الهول» الذي يشهد حالة من الفوضى والفلتان الأمني وعمليات قتل بين الحين والآخر تحدث التقرير عن أن إعادة قاطني المخيم تطرح إشكالية حساسة هي «المصالحة» في بلد لا تزال فيه العائلات المتهمة بالارتباط بتنظيم داعش مرفوضة في مناطقها الأصلية.

وتحدث التقرير عن «وصمة عار» تلاحق العائلات مسلحي داعش، إذ تحدثي «مخيم الجدعة» البيوت الخرسانية المترامية على أطراف البلدة التي ترتفع في شوارعها صور عسكريين استشهدوا خلال معارك مع التنظيم الذي عاث خراباً في المدن والقرى وارتكب مجازر بحق المدنيين والعسكريين.

في السياق، قال مدير دائرة الهجرة والمهجرين في محافظة نينوى شمال العراق خالد عبد الكريم، وفق التقرير إن «هذا المركز ليس من أجل حجز العائلات وحصرها وإنما هو عبارة عن عملية ترانزيت وتعمل أيضاً منظمات دولية ومحلية في إطار عملية التأهيل».

وأضاف: «بالتوازي، لدينا تعاون مع فريق الأمن القومي، لدينا فرق جوالة من أجل أخذ استبيانات ومعرفة ما إذا كان لدى العائلات أفكار مخالفة»، في إشارة إلى التطرّف، بالتعاون «مع مجموعة باحثين مختصين في البعد النفسي».

ويوجد في المركز وفق عبد الكريم «فريق مختص بكيفية معالجة وصمة عار داعش، لدينا بعض العائلات أفرادها كانوا منتمين لعصابات داعش. في نهاية المطاف الحكومة العراقية هي الأب الروحي لهذا المواطن فكانت النظرة الأبوية بأنه لا بد من معالجتهم وإعادتهم».

وأقر عبد الكريم بأن بعض العائلات «تأثرت بهذا الفكر» الداعشي، «لكن العدد قليل جداً». ويوضح «بتواصلنا اليومي مع العائلات، لم نجد أي حالة رفض لكل الفعاليات الاجتماعية أو حتى وجود للنساء مع الرجال، وكذلك الأطفال والملابس. لا توجد هناك رسائل بأن هناك فكراً متطرفاً».

وأعيدت حتى الآن على خمس دفعات أكثر من مئة عائلة «سواء إلى الأنبار، وجزء قليل إلى صلاح الدين وجزء آخر إلى نينوى»، بعد التنسيق مع الجهات الأمنية والسلطات المحلية، وفق عبد الكريم.

الأردن: مقتل أربعة مهربي مخدرات لدى محاولتهم اجتياز الحدود من سورية

أعلن الجيش الأردني، أمس، أنه قتل أربعة مهربين وأصاب آخرين لدى محاولتهم اجتياز الحدود من سورية إلى الأراضي الأردنية وبحوزتهم كميات كبيرة من الحبوب المخدرة ومادة الحشيش المخدر وأسلحة.

وقال مصدر عسكري مسؤول في القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية في بيان نقلته وكالة «أ ف ب» للأنباء: إن «المراقبات الأمامية لقوات حرس الحدود وبالتنسيق مع الأجهزة الأمنية وإدارة مكافحة المخدرات، رصدت مجموعة من الأشخاص قادمين من الأراضي السورية إلى الأراضي الأردنية، حاولوا اجتياز الحدود بطريقة غير مشروعة بإسناد من مجموعات مسلحة، حيث قامت آليات رد الفعل السريع بالتعامل مع هذه المجموعات من خلال تطبيق قواعد الاشتباك».

وأوضح المصدر، أن العملية التي وقعت فجر أمس، أسفرت عن مقتل ٤ مهربين وإصابة عدد منهم وفرار الآخرين إلى داخل العمق السوري.

وأضاف: إنه «بعد تكثيف عمليات البحث والتفتيش للمنطقة تم العثور على ٦٣٧ ألف حبة كبتاغون و١٨١ كغ حشيش و٣٩٢٠٠ حبة ترامادول وسلاح كلاشنكوف، وتم تحويل المضبوطات إلى الجهات المختصة».

وأكد المصدر، أن القوات الأردنية، أحبطت ومنذ بدء العام الجاري العديد من عمليات التسلل والتهريب بجميع أشكاله.

وفي ١٦ كانون الثاني الماضي، أعلن مصدر مسؤول في القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية – الجيش العربي في تصريح نقلته وكالة «بترا» الأردنية الرسمية للأنباء، مقتل ضابط أردني برتبة نقيب يدعى محمد باسمي موسى الخضيرات وإصابة ثلاثة جنود، في اشتباك مسلح اندلع مع مجموعة مهربين على الحدود الأردنية مع سورية.

وبين المصدر حينها، أنه بعد تفتيش المنطقة تم ضبط كميات كبيرة من المواد المخدرة وتحويلها إلى الجهات المختصة.

وكالات

تزايد ظاهرتي التحرش بالفتيات في الرقة والانتحار في مناطق يحتلها النظام التركي

بينما تزايدت ظاهرة التحرش اللفظي بالفتيات في مدينة الرقة الخاضعة لسيطرة ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية – قسد» الانفصالية، تم الكشف عن تزايد حالات الانتحار في المناطق الخاضعة لسيطرة الاحتلال التركي ومرتزقته من التنظيمات الإرهابية شمال غرب البلاد.

ووفق شبكة «عين الفرات» التي تعنى بنقل أخبار المنطقة الشرقية، فقد لوحظ ازدياد ظاهرة التحرش اللفظي في مدينة الرقة الخاضعة لـ«قسد»، بشكل خاص، في الأماكن العامة والأسواق ما دفع العائلات للعزوف عن الذهاب إلى المتنزهات ومنع فتياتهم من الخروج من دون مرافق، يضاف إلى ذلك حالة الفوضى والفلتان الأمني التي تشهدها المدينة.

وتتعرض الفتيات وفق المصدر لمضايقات وكلمات بذيئة من شبان مراهقين في شوارع المدينة وسط غياب تام لأي دور لسلحي ما تسمى قوات «الأشايس» التابعة لـ«قسد» وهي الجهة المنوط بها وفق زعم الميليشيات مراقبة الأوضاع الأمنية داخل مدينة الرقة.

الوضع الأمني المتردي دفع بعض الفتيات للجوء إلى مواقع التواصل الاجتماعي وفضح المتحرشين عبر نشر صور سياراتهم ولوحاتها بشكل واضح، أو عبر تصوير الأوراق التي يرميها المتحرشون للفتيات وهي تحتوي على أرقام للتواصل، إذ أكدت إحدى فتيات المدينة أن معظم الفتيات يخشون تقديم شكوى بشكل مباشر لما قد يترتب على ذلك من تبعات سلبية على المستوى الأسري والمجتمعي.

ودفع الفريق في بيانه المنظمات الإنسانية إلى تفعيل عيادات الطب النفسي ضمن المراكز الطبية وتفعيل أرقام خاصة للإبلاغ عن حالات محتملة بهدف التعامل معها بشكل عاجل إضافة إلى إنشاء مراكز خاصة لعلاج الإدمان على المخدرات، وخاصة بعد انتشارها في المنطقة.

وأوساط الشباب يسهم بشكل أساسي بانتشار ظواهر التحرش والسرقة والخطف والقتل، مشيرين إلى تقاعس ميليشيات «قسد» وتقصيرها المتعمد حول المدينة لنقطة غير مستقرة أمنياً.

على خط موازٍ، تحدثت مواقع إلكترونية معارضة عن تزايد حالات الانتحار بين المدنيين في المناطق الخاضعة لسيطرة قوات الاحتلال التركي ومرتزقتها من التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة شمال غرب سورية.

ووثق ما يسمى فريق «منسقو استجابة سورية» في بيان أمس وفق المواقع حالتي انتحار خلال يوم واحد لمدنيين اثنين شمال غربي البلاد نتيجة الضغوط التي يعاني منها سكان المنطقة على الصعيد الاقتصادي وحالة عدم الاستقرار.

وجاء في البيان: إنه خلال يوم السبت، سجلت حالتا انتحار بمناطق نفوذ ما سماه «المعارضة» لمدنيين اثنين، ليرتفع بذلك عدد محاولات الانتحار الموثقة إلى ٢٥ حالة، مشيراً إلى أن أصحاب معظم هذه الحالات من النساء، إضافة إلى اليافعين غير القادرين على التعامل مع المصاعب والضغوط المختلفة التي تواجههم.

وعن أسباب ارتفاع حالات الانتحار في المنطقة، ذكر الفريق أنها تعود لسوء الأحوال المادية للأهالي والنازحين، والضغوط الكبيرة التي يتعرض لها المدنيون في المنطقة، واستمرار الضائقة المالية وحالة الفلتان الدائم المتواصلة من انقطاع مصادر الدخل.

ودعا الفريق في بيانه المنظمات الإنسانية إلى تفعيل عيادات الطب النفسي ضمن المراكز الطبية وتفعيل أرقام خاصة للإبلاغ عن حالات محتملة بهدف التعامل معها بشكل عاجل إضافة إلى إنشاء مراكز خاصة لعلاج الإدمان على المخدرات، وخاصة بعد انتشارها في المنطقة.

وكالات

حزب تركي معارض: عدم إعادة السوريين لبلادهم قرار أوروبي

٧ عوائل تغادر «الركبان» إلى مناطق سيطرة الدولة

تحول ورقة اللاجئين السوريين في تركيا إلى مزايدة بين أحزاب المعارضة ونظام أردوغان (عن الانترنت)

بينما غادرت أمس ٧ عوائل «مخيم الركبان» الذي تسيطر عليه قوات الاحتلال الأميركي وتنظيمات إرهابية موالية لها وتحتجز فيه آلاف النازحين، نحو مناطق سيطرة الدولة السورية، أكد حزب «التجديد» التركي المعارض، أن قرار عدم إرسال السوريين لبلادهم هو ليس قرار «حزب العدالة والتنمية» الحاكم أو قرار حكومة النظام التركي بل هو قرار أوروبي.

وذكرت مصادر إعلامية معارضة، أمس، أن العائلات السبع التي غادرت «الركبان» هي: واحدة من منطقة مهين بريف حمص والبقية من منطقة دمر.

وأشارت المصادر إلى أنه بذلك يرتفع إلى ٢٢ تعداد العائلات التي غادرت المخيم منذ مطلع الشهر الجاري.

وتزايدت في الآونة الأخيرة عمليات الخروج من «الركبان» إلى مناطق سيطرة الدولة، وذلك نتيجة سوء الأوضاع المعيشية في المخيم الذي يعاني أوضاعاً إنسانية صعبة، فضلاً عن ارتفاع أسعار المواد الأساسية، وانعدام فرص العمل داخله.

وتحتجز قوات الاحتلال الأميركي ومرتزقتها نحو ٧ آلاف مهجر بفعل الإرهاب في «مخيم الركبان» الواقع في أقصى جنوب شرق سورية عند مثلث الحدود السورية- الأردنية – العراقية، حيث يعيشون أوضاعاً إنسانية صعبة ويعانون نقصاً في الغذاء، وسط شبه غياب لدور المنظمات الإنسانية، ورفض أردني لإدخال المساعدات نحو المخيم عبر أراضيه.

وفي العام الماضي، أكدت الهيئتان التنسيقيتان السورية والروسية المعنيتان بعودة المهجرين السوريين في بيان مشترك، أن الولايات المتحدة تستغل الأوضاع الإنسانية في «مخيم الركبان» للاستيلاء على مساعدات أممية وتقديمها للإرهابيين بعد أن حولت المخيم إلى بؤرة لتدريب وتفريخ الإرهابيين.

وطالبت دمشق ووسكو مراراً الولايات المتحدة الأميركية بالانسحاب من الأراضي التي تحتلها في سورية.

من جهة ثانية، كشف المعارض التركي التابع لحزب «التجديد» لطفي ختكين، حسب ما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة، أن أوروبا تريد تحويل تركيا لمخيم شامل للاجئين من جميع الجنسيات، وأن حزب النظام التركي «العدالة والتنمية» ينفذ مخططها، وبناء على طلب منها لا يقوم بإرسال اللاجئين السوريين إلى بلادهم.

وبما يؤكد عرقلة دول غربية لعودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم، ذكرت صحيفة «stern» الألمانية، أن اللاجئين السوريين حلوا في المرتبة الأولى بين الأجانب الحاصلين على الجنسية الألمانية في ولاية شمال الراين وستفاليا للعام ٢٠٢١.

وتلقت مواقع إلكترونية معارضة عن تقرير للصحيفة: إن العام الماضي شهد تجنيس ٢٩,٢٥٠ أجنبياً في الولاية الألمانية المهمة، وفقاً لما أعلن مكتب الإحصاء بالولاية، بزيادة مقدارها ١٨,٤ بالمئة عن العام السابق ٢٠٢٠، حيث انخفض العدد بسبب القيود التي تسبب بها وباء «كورونا».

وحصل ٥٢١٦ لاجئاً سورياً على الجنسية الألمانية العام الماضي، ليصبحوا أول مرة في صدارة الجنسيات الأجنبية التي حصلت على الجنسية الألمانية في الولاية، متقدمين على الأتراك الذين عادة ما كانوا يشغلون النسبة الأكبر من الأجانب المجنسين في كل عام.

وحسب التقرير، شهد العام الماضي تجنيس ٣٧٩٠ شخصاً تركياً فقط في الولاية، وتبعهم رعايا العراق وبولندا وإيران.

وكانت ولاية بافاريا قد شهدت هي الأخرى ارتفاعاً في عدد السوريين الحاصلين على الجنسية الألمانية، وجاء السوريون في المرتبة الأولى بالنسبة للمواطنين الأجانب من خارج الاتحاد الأوروبي.

وحلت سورية محل تركيا لأول مرة ٣٠٣٣ شخصاً مجنساً مقابل ١٩٠١ من تركيا، وفقاً لتقرير «Bs» Aktuell Radio» الألماني في ٢٢ نيسان الماضي.

وكالات

«الوطني الكردي» عارض مشروع أردوغان بتوطين مليون لاجئ في مناطق يحتلها شمال سورية

أوسي لـ«الوطن»: المشروع خطير وأطالب «المجلس» بالانسحاب الفوري من «الائتلاف» والتصدي له

| موفق محمد

طالب رئيس «المبادرة الوطنية لأكراد السوريين»، عمر أوسي، «المجلس الوطني الكردي» بالانسحاب الفوري مما يسمى «الائتلاف» المعارض الموالي للنظام التركي ويتخذ من اسطنبول مقراً له، والتصدي لمشروع رئيس النظام رجب طيب أردوغان بتوطين مليون لاجئ سوري في المناطق التي يحتلها شمال البلاد، وذلك بعدما عارض «المجلس» هذا المشروع.

وفي تصريح لـ«الوطن»، قال أوسي عضو مجلس الشعب السابق: «مع الأسف تحول ما يسمى «الائتلاف الوطني السوري» إلى أداة بيد الاستخبارات التركية، وهو يتقدم صفوف الجيش التركي والمرتزقة التابعة له في احتلال الشمال السوري ابتداء من إدلب حتى عفرين وصولاً إلى رأس العين ويضفي الشرعية على هذا الاحتلال».

وأوضح، أنه «ضمن هذا الائتلاف هناك أطراف سورية كردية نطالبها نحن في المبادرة الوطنية للأكراد السوريين، وأغلبية كرد سورية بمطالبون الإخوة في «المجلس الوطني الكردي» وبعض الشخصيات المستقلة بالانسحاب الفوري مما يسمى «الائتلاف الوطني السوري» لأن مشروع (رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان) كمرحلة أولى في توطين مليون لاجئ في المناطق التي يحتلها في شمال سورية يدخل في إطار الأطماع الاستعمارية التركية وتثبيت قواعد الميثاق الملي عام ١٩٢٠».

ويعد «المجلس الوطني الكردي» الذي يضم عدداً من الأحزاب في شمال سورية، أحد مكونات الائتلاف، وقد عارض في بيان أصدرته أمانته العامة الإثنين الماضي مشروع أردوغان الذي أعلن عنه مؤخراً، واعتبر أن المشروع يهدف إلى إحداث «تغيير ديموغرافي» في تلك المناطق كما حدث وبحدث في مناطق أخرى من البلاد بما فيها منطقة عفرين، على حين تجاهل «الائتلاف» التعليق على المشروع سلباً أو إيجاباً، علماً أنه سبق ورحب وبارك عملية ما يسميها النظام التركي «غصن الزيتون» التي احتل خلالها منطقة عفرين شمال غرب حلب في آذار ٢٠١٨.

ولفت أوسي إلى أن مشروع أردوغان يندرج أيضاً تحت بند «التغيير الديموغرافي» والاحتلال المباشر للتراب الوطني السوري، وبستسبب في هجرة ملايين السوريين من مناطقهم وخاصة المكون الكردي والمكونات الأخرى في شرق الفرات وشمال الجزيرة ورأس العين.

واعتبر أن مشروع أردوغان يهدف إلى تتريك وإلحاق الجغرافيا الوطنية السورية في شمال البلاد بالجغرافيا التركية، «بمعنى أنه مشروع استعماري، خاصة أن تركيا مقبلة على انتخابات رئاسية في العام ٢٠٢٣ وأيضاً انتخابات برلمانية».

ولفت أوسي إلى أن «تركيا لم تخف يوماً أطماعها التوسعية في الشمال السوري برمته من ساحل البحر المتوسط حتى تخوم نهر دجلة في المالكية (أقصى شمال شرق الحسكة) وصولاً إلى الموصل وكركوك في شمال العراق ومناطق كبيرة من إقليم كردستان العراق».

وأوضح، أن النظام التركي الآن وتحت حجة إقامة منطقة آمنة وحزام أمني له أكثر من ٢٠ قاعدة عسكرية في كردستان العراق، وهناك معارك طاحنة بينه وبين «حزب العمال الكردستاني»، معرباً عن اعتقاده بأن «أردوغان بحاجة إلى مثل هذا «الانقصام» ليصرفه في المشهد السياسي الداخلي التركي»، مشيراً إلى أن «تركيا تعاني من أزمة اقتصادية وأزمة سياسية وأزمات أخرى، وهو (أردوغان) يريد تصدير هذه الأزمات إلى الخارج وتحديداً إلى الساحة السورية حتى يتمكن من الفوز بالانتخابات القادمة».

ووصف رئيس «المبادرة الوطنية للأكراد السوريين»، مشروع النظام التركي في توطين مليون لاجئ في مناطق يحتلها في شمال سورية، بأنه «خطير جداً»، وأضاف: «أنا أدق ناقوس الخطر، وأقول: أيها الكرد، أيها السوريون الشرفاء، انتبهوا إلى المخطط الاستعماري التركي القديم الجديد، ويجب على أي فصيل أو مجموعة كردية أن لا تبقى في «الائتلاف» حتى لا تضفي نوعاً من الشرعية وتتحول إلى أداة بيد الاستخبارات التركية لتنفيذ مخططاتها الاستعمارية».

وختم أوسي تصريحه بالقول: «أطالب مرة أخرى الإخوة في «المجلس الوطني الكردي» الانسحاب الفوري من «الائتلاف» والتصدي لمثل هذه المخططات، وأرجو أن تكون تصريحات الإخوة في «المجلس الوطني الكردي» خلال الاجتماع الأخير تستند إلى هذه القاعدة. وإذا كان هذا صحيحاً فإن «الائتلاف» في طريقه إلى الانشقاق العمودي وفقدانه للمكون الكردي».

رئيس «المبادرة الوطنية للأكراد السوريين» عمر أوسي (عن الانترنت)

محافظة طرطوس تكرم ٢٧٠ أسرة من ذوي الشهداء

كرمت محافظة طرطوس ومديرية شؤون الشهداء والجرحى والمفقودين، أمس، ٢٧٠ عائلة من ذوي الشهداء الذين ارتقوا أثناء تصديهم لعصابات الغدر والإرهاب دفاعاً عن الوطن وعزته، وذلك حسب ما ذكرت وكالة «سانا» للأنباء.

وتضمن حفل التكريم تقديم أوسمة الإخلاص لذوي الشهداء وعرض فيلم وثائقي عن تضحيات بواسل الجيش العربي السوري أثناء معارك الشرف وتصديهم لعصابات الغدر والإرهاب والمواقف الإنسانية المشرفة لهم أثناء تلك المعارك ووقفات العز والفخر لذويهم عند استقبال قوافل شهداء الحق، إضافة إلى بعض فقرات فنون شعبية على أنغام الأغاني الوطنية قدمتها فرقة «إيل باما» للفنون الشعبية بقيادة الفنان محمود رسلان.

وأكد مدير مديرية شؤون الشهداء والمفقودين اللواء بسام بري في كلمة له، أن «دماء الشهداء كانت المفتاح لطريق النصر كي نعيش جميعاً بأمن وأمان»، وقال: إن «الشهداء الذين قارعوا المستحيل في ساحات الوغى مع صبر ذويهم علموا العالم أسمى معاني التضحية والبطولة والفداء».

ميجر أوقاف طرطوس عبد الله السيد من جهته نوه بـ«المكانة العالية التي يتمتع بها الشهيد»، مؤكداً أن «دماء الشهداء حفظت سورية وأسقطت تقسيمات العدو، وأن التضحية الحقيقية هي تضحية الإنسان بفلذة كبده وهذا ما قدمه ذوو الشهداء الذين نكرم عند اللقاء بهم».

بدورها، أكدت رئيس دائرة الشهداء والمفقودين في الأمانة العامة لمحافظة طرطوس غزة حسن في كلمتها، أنه خلف جدران كل بيت سوري هناك قصة شرف وعطاء لشهيد ضحى من أجل الوطن، مؤكدة أنه لا قدسية تعلو على قدسية الشهادة والشهداء.

والدة الشهيد النقيب حسين دبيب، محدولين مسلم، التي ألقت كلمة ذوي الشهداء بدأتها ببعض أبيات من الشعر أهدتها إلى روح ولدها وشهداء سورية، قالت: إن «دم الشهيد جبل وامتزج مع تراب سورية الحبيبة ليزيدها طهراً وقدسية وأن ما يخفف عنا فقدان أبنائنا المكانة التي يحظى بها الشهيد الذي قدم نفسه فداء لكل مواطن سوري يعيش على هذه الأرض الطيبة».

حضر حفل التكريم محافظ طرطوس صفوان أبو سعدى وأمين فرع حزب البعث العربي الاشتراكي محمد حبيب.

وكالات

نيران «قسد» تلتهم قمح المزارعين في «الشحيل»

| موفق محمد

اتهمت مصادر أهلية في دير الزور، ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية – قسد» الانفصالية الموالية للاحتلال الأميركي، بالوقوف وراء حرق أرض زراعية مزروعة بالقمح تعود لأحد أبناء مدينة الشحيل بريف المحافظة الشرقي، وذلك انتقاماً من الأهالي على مواقفهم الوطنية الرافضة للاحتلال وأدواته.

وذكرت شبكات إخبارية معارضة، أمس، أنه «مع قدوم موسم حصاد المحاصيل الزراعية في المحافظات الشرقية من سورية، التي يعتمد كثير من أهالي المنطقة على مردودها، يقوم بعض ضعاف النفوس بحرق المحاصيل ليلاً»، موضحة أن أهالي مدينة الشحيل «استيقظوا على حادثة حرق لأرض زراعية زرعت بالقمح تعود لأحد أبناء المدينة، وقد أحرقت قبل حصادها».

وتسيطر ميليشيات «قسد» والاحتلال الأميركي على الكثير من مزارع وبلدات ريف دير الزور الشرقي ومنها الشحيل.

وفي اتصالات أجرتها «الوطن» معها من دمشق، قالت مصادر أهلية في دير الزور رداً على سؤال حول من يقف وراء تلك الحادثة أو قام بتلك «قسد منذ بالمئة»، ولفتت إلى أن «قسد» تقوم بذلك «انتقاماً من الأهالي على مواقفهم الوطنية ولرفضهم وجود الاحتلال وميليشياته».

وشهد معظم مناطق ريف دير الزور والحسكة والرقة الواقعة تحت سيطرة ميليشيات «قسد» حالة غضب ورفض شعبي لتلك الميليشيات والاحتلال، وظهرت تلك الحالة عبر احتجاجات واسعة قام بها الأهالي طالبوا خلالها بطرد الميليشيات والاحتلال من قراهم وبلداتهم وحي العمارات الذي يقاومون بها ضد السكان وسرقة النفط وخيرات المنطقة الزراعية من قمح وشعير وغيرهما، وتهريب تلك المسروقات إلى شمال العراق.

وقام المحتجون المشاركون في تلك التظاهرات بحرق حواجز ومقار للميليشيات وطردها منها وإغلاق الطرق الرئيسة عبر حرق الإطارات، في حين جرت في بعض التظاهرات اشتباكات أسفرت عن مقتل مسلحين من «قسد».

وبعدما أثارت المصادر الأهلية في تصريحها لـ«الوطن» إلى «وجود محاصيل قمح في المناطق التي تسيطر عليها قسد»، ذكرت أنه في السنوات الماضية من عمر الحرب الإرهابية التي تشن على سورية «كانت «قسد» تمنع المزارعين من تسليم محاصيلهم من الحبوب وأبرزها القمح والشعير للدولة، وتعد في تسلمها مبلغ بالقوة».

وتحدثت الشبكات الإخبارية جراء اندلاع حريق «حادث حرق مشابهة في ريف محافظة الحسكة، حيث قام مجهولون بحرق إحدى الأراضي ليلاً بعد أن قام صاحبها بحصدها وإبقاء ما حصد فيها ليجده صباحاً أثراً بعد عين».

وخلال العامين الماضيين شهدت المناطق التي تسيطر عليها «قسد» والاحتلال في شمال وشمال شرق سورية حالات حرق مشابهة، حيث تم حرق مئات الكيلومترات من الأراضي الزراعية التي زرعت بمادتي القمح والشعير.

وذكرت «الشبكات» أن الأهالي أصحاب الأراضي الزراعية يتخوفون من تكرار مأساة العامين الماضيين، الأمر الذي يعود بالسوء عليهم.

وبتوجيه من الرئيس بشار الأسد قرر المؤتمر السنوي للحبوب في اجتماعه برئاسة رئيس مجلس الوزراء السيد عرنوس في ١٤ الشهر الجاري، رفع سعر شراء كيلوغرام القمح من الفلاحين إلى ١٧٠٠ ليرة سورية مع منح مكافأة ٣٠٠ ليرة لكل كيلو قمح يتم تسليمه من المناطق الآهلة بالسكان حيث يصبح سعر الكيلو غرام ٢٠٠٠ ليرة، وتصبح مكافأة ٤٠٠ ليرة لكل كيلو غرام يتم تسليمه من المناطق غير الآهلة ليصبح سعر الكيلو غرام ٢١٠٠ ليرة.

وقرر المؤتمر فتح كل مراكز الاستلام في المحافظات البالغة ١٥ مركزاً بدءاً من حزيران القادم من الساعة السابعة صباحاً حتى الثامنة مساء يومياً ل